لزم استحالة الوجود ممكن بعينه بدلا عن مقابله ضرورة عدم الاختصاص حينئذ عن عدم
المخصص وأما بطلان اللازم فبوجهين أحدهما مشاهدة الاختصاص في الممكنات
والثاني وهو ما أشار إليه في العقيدة من لزوم اتصاف ذات المكون بأحد أمرين وجوب
القدم أو استمرار العدم وكلاهما محال في حقه أما الأول فلما مضى من بيان حدوث
الممكنات كلها وأما الثاني فلمشاهدة الوجود فبطل وبيان لزوم أحد الأمرين عند
تقدير عدم الاختصاص فيما تقدم من مكونات عدم الاختصاص بالوجود وما يتبعه من المقدار
المخصوص والصفة المخصوصة يوجب استمرار العدم وعدم الاختصاص بالزمن المعين
يوجب القدم أو استمرار العدم لأن الزمن لما كان لا يتخصص به إلا المتجدد فلا يتخصص عنه إلا
القديم أو المستمر العدم إذ لا تجدد لهما فحصل أن لزوم الاتصاف بأحد الأمرين عند عدم
الاختصاص بتلك الأمور المذكورة بتعيين أحدهما وهو استمرار العدم فيما مضى من الزمان
ويلزم أحدهما لا بعينه في الزمان الكلي لم يحصل في العقيدة لأنه قصر ما يلزم في جميع
الكل من حيث هو كل لا ما يلزم في جميع كل أحد وفي بعض قوله فيلزم إما قدمه
إلى آخره بالواو بدل الفاء وهو أحسن وأبين ويكون دليلا آخر مستقلا بنفسه معطوفا
على الأول ولو صح في هذا أن يقال الوهم يكون فاعله من بدل اللزوم إما قدمه أو استمرار عدمه
وبيان الملازمة أن الفاعل إذا لم يكن مختارا كان وجود الممكن
لازما لوجوده أو لوجود صفة من صفاته بحيث لا يحتاج في وجود ذلك الممكن إلى أمر
فصل لزم قدم ذاته وقدم سائر الممكنات لاستحالة وجود الملزوم بدون اللازم وقدم
وجوب القدم للفاعل ولصفاته فلما لزمهما يجب أن يكون كذلك وإن لم يكن وجود الممكن
لازما لوجود ذاته ولا لوجود صفة من صفاته لزم استمرار عدم ذاتك وعدم سائر
الممكنات لاستحالة ترجيح زمان مقدار أو صفة بلا مرجح ومن هنا تعلم استحالة
أن يكون الصانع طبيعة أو علة موجبة فإن أجيب عن التأخر في الطبيعة بالمانع
أو فوات الشرط لزم عدم القدم أو التسلسل فنقل الكلام إلى ذلك المانع وذلك الشرط
ش الإشارة بهذا راجعة إلى لزوم قدمك أو استمرار عدمك أي بهذا اللازم يستدل أيضا
على امتناع أن يكون صانع العالم طبيعة أو علة موجبة وقدم تفسيرهما مضى أن من
يتأتى منه الفعل والترك يسمى مختارا ومن لا يتأتى منه الترك إن لم يكن فعله منه مانع
من الفعل سمي علة وإن أمكن سمي طبيعة وبيان لزوم أحد الأمرين إذا فرض صانع العالم
طبيعة أو علة أن الطبيعة والعلة لا يخلوا أن تكونا قديمتين أو حادثتين فإن كا

قديمتين لزم قدم العالم لأن فعل العلة والطبيعة إنما هو باللزوم لا بالاختيار وقدم الملزوم يقتضي
قدم لازمه وقد عرفت بالبرهان حدوث العالم وإن كانتا حادثتين افتقرتا إلى علة أو طبيعة
ودار أو تسلسل وقد سبق بيان ذلك عند بيان كون فاعله قديما والدور والتسلسل محالان
على أنا إذا فرضنا العلة أو الطبيعة حادثتين محال وجود ذاتك وسائر العالم الموقوف عليهما محال
والمحال مستمر العدم فقد لزم استمرار العدم لذاتك ولسائر العالم والعيان يكذب ذلك
والحاصل أنه يلزم قدم العالم إن فرضت العلة أو الطبيعة قديمتين واستمرار
عدمه إن فرضتا حادثتين وكلا اللازمين باطل فالملزوم وهو كون صانع العالم طبيعة أو علة
باطل فتعين أن يكون فاعلا بالاختيار وهو المطلوب وربك يخلق ما يشاء ويختار و
يلزم أيضا على تقدير العلة أو الطبيعة قديمتين وجود ما لا نهاية له لأن نسبة العلة والطبيعة
إلى جميع الممكنات نسبة واحدة والممكنات لا نهاية لها فيلزم وجود جميعها دفعة
وهذا المحال في الحقيقة لا يختص لزومه بفرض قدم العلة أو الطبيعة بل يلزم أيضا في فرض
حدوثهما **قوله** فإن أجيب عن التأخر في الطبيعة إلى آخره هذا اعتراض من الطبيعي
يرد على الدليل السابق وهو لزوم قدم العالم أو استمرار عدمه وتقريره أن قالوا نختار أن
صانع الحوادث طبيعة وأنها قديمة قولكم فيلزم قدم تلك الحوادث غير مسلم لأن عدم
المفارقة إنما يلزم في العلة مع معلولها لأن تلازمهما لا يتوقف على شيء أما ملازمة الأثر
الطبيعة مطبوعها فيتوقف على عدم الموانع ووجود الشرائط كما تقول أن تأثير النار
بطبعها على مذهب الفلاسفة أبعدهم الله في احتراق الشيء يتوقف على وجود شرط
وهو مماستها مثلا لذلك المحترق وانتفاء مانع وهو بلل ذلك الممسوس مثلا فإذا وجد
مانعها أو انتفى شرطها فلا يوجد هو مع عدم مطبوعها الذي هو الاحتراق **قالوا**
فإذا تقرر هذا فنقول صانع هذه الحوادث طبيعة قديمة لا يلزم قدم مطبوعها لم يكن
فيها المانع موجودا أزلا أو فوات شرط فلما انتفى المانع ووجد الشرط فيما لا يزال وجدت
تلك الحوادث فلا يلزم على هذا قدم الحوادث ولا استمرار عدمها كما زعمتم **وجوابه**
أنا ننقل الكلام معهم إلى ذلك المانع من وجود الحوادث أو الشرط لها المتأخر وجوده
فنقول ذلك المانع من تأثير الطبيعة في وجود الحوادث أزلا لا يخلو إما أن يكون قديما
أو حادثا فإن كان حادثا افتقر إلى محدث والمحدث على أصلكم طبيعة قديمة فيحتاج إلى
تقدير مانع آخر من وجود هذا المانع الحادث أزلا والمانع من تأثير الطبيعة قد اختص انتهاء
حادث فيكون هذا المانع الثاني حادثا ويمتنع أيضا في تأخير وجوده عن طبيعته القديمة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)